

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤

قانون معدل لقانون سلطة المياه

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة
٢٠١٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ المشار إليه فيما
يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يلغى نص المادة (١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي:-

المادة ١٦

تعتبر أموال السلطة وأموال الشركات المملوكة لها بما في ذلك
الأموال التي يعهد بتحصيلها الى جهة أخرى أموالاً عامة تحصل
بمقتضى أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية أو أي قانون آخر يحل
محلها، وتحققاً لذلك يمارس الأمين العام صلاحيات الحاكم الإداري
ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون
المذكور.

المادة ٣- تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (أ) اليها بالنص التالي وإعادة ترقيم الفقرات (أ) و(ب) و(ج) الواردة فيها لتصبح الفقرات (ب) و(ج) و(د) منها على التوالي:-

أ- لا يجوز نقل ملكية أي ارض فيها آبار جوفية الا بعد تسديد جميع المبالغ المطلوبة للسلطة واذا كان نقل الملكية لشخص غير أردني يشترط موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٣٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣٠

أ- مع مراعاة أي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على سبعة آلاف دينار كل من ارتكب أيًا من الأفعال التالية :-

- ١- اعتدى على خطوط المياه الناقلة والرئيسية.
- ٢- اعتدى على محطات الصرف الصحي ومحطات ضخ وتنقية وتحلية المياه.
- ٣- احدث تلوثًا في الآبار والينابيع المستغلة لغايات الشرب وخزانات تجميع المياه ومحطات الضخ والتحلية وخطوط المياه الناقلة والرئيسية المملوكة للسلطة.
- ٤- حفر الآبار الجوفية دون ترخيص.

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات و بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار كل من اعتدى على أي من مشاريع السلطة او مصادر المياه او مشاريع الصرف الصحي التي تقع تحت ادارة السلطة او اشرافها و أدى إلى إلحاق التلف بأي من الإنشاءات أو الآليات أو الأجهزة أو المواد التابعة للسلطة او لتلك المشاريع او المصادر أو مشاريع الصرف الصحي أو أدى الى تعطيل اي منها.

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات و بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من ارتكب أيًا من الأفعال التالية:-

١- أقام أي انشاءات أو أبنية مهما كان نوعها على أراضي الدولة ضمن الحزام الارضي المنصوص عليه في المادة (٢٤) من هذا القانون.

٢- خالف الشروط الواردة في الرخص الممنوحة لغايات حفر الآبار الجوفية أو تعميقيها أو تنظيفها أو أي رخصة يتم منحها بمقتضى أحكام التشريعات النافذة ذات العلاقة.

٣- ترك الحفارات في غير الاماكن المخصصة لها دون موافقة السلطة المسبقة على ذلك.

د- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر ولا تزيد على سنتين و بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من ارتكب أيًا من الافعال التالية:-

١- قام بأي عمل من أعمال السلطة المحددة بمقتضى أحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه دون موافقتها الخطية المسبقة وبما في ذلك تصرف في مصادر المياه او المياه او المشاريع الخاصة بالسلطة او في مشاريع الصرف الصحي العامة بصورة تخالف احكام هذا القانون بما في ذلك بيع المياه او هبتها او نقلها او استعمالها او استغلالها.

٢- أقدم على أي عمل أو تصرف يلحق الضرر بتلك المصادر أو المياه أو المشاريع الخاصة بها أو استعمل مشاريع الصرف الصحي بصورة تخالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٣- قام بأي عمل يتعلق بالمياه او الصرف الصحي دون الحصول على الرخص والتصاريح او الموافقات وفق احكام هذا القانون او قام بأي من هذه الاعمال خلافا لأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه.

هـ - تسري أحكام كل من الفقرات (أ) و(ب) و (ج) و(د) من هذه المادة على كل من الشريك في الجريمة والمتدخل فيها والمحرض على ارتكابها.

و- تسري الأحكام الواردة في هذه المادة على مشاريع السلطة التي تتولى إدارتها أي جهة بمقتضى المادة (٢٨) من هذا القانون والمشاريع والمنشآت التي تقع تحت إدارة أي من الشركات المملوكة للسلطة أو إشرافها.

ز- ١- لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون، يكون لموظفي السلطة ومستخدمي الشركات المملوكة لها الذين يحددهم الوزير أو الأمين العام صفة الضابطة العدلية.

٢- للأمين العام اتخاذ القرار بإزالة المخالفات والاعتداءات التي تقع على الاراضي والمياه والمنشآت الواقعة ضمن منطقة اختصاص السلطة بالطرق الادارية على نفقة المخالف وله عند الاقتضاء الاستعانة بأفراد الأمن العام او أي جهة أخرى لهذا الغرض.

٣- لموظفي الوزارة وموظفي السلطة الذين يسميهم الوزير او الأمين العام الحق في مراجعة المحاكم المختصة للحصول على صورة مصدقة عن الاحكام الجزائية الصادرة في القضايا التي تكون السلطة طرفا فيها ومتابعة تنفيذها من خلال دوائر التنفيذ والمدعي العام.

ح- يتم تقدير كميات المياه المستغلة او المستخرجة بطريقة مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه ويتم تقدير تكلفتها وفق أسس تعتمد من المجلس لهذه الغاية بما في ذلك المساحة المروية ونوع المحصول أو الطاقة الكهربائية المستهلكة أو الصور الجوية أو صور الأقمار الصناعية.

ط- تحكم المحكمة المختصة بالإضافة إلى العقوبات الواردة في هذه المادة بما يلي :-

١- مصادرة الأدوات والآليات والحفارات والمواد التي يتم ضبطها وفق احكام هذا القانون بالإضافة الى إلزام المخالف بإزالة آثار الجريمة وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكابها وتوؤل ملكية الآلات والأدوات والمواد التي تتم مصادرتها وفق احكام هذا القانون الى السلطة.

٢- تحصيل أثمان المياه المستغلة أو المستخرجة بطريقة مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وما يترتب على ذلك من نفقات ادارية.

ي- تضاعف العقوبة في حالة تكرار أي من الافعال الواردة في هذه المادة .

المادة ٥- يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٣١) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المواد (٣١) و(٣٢) و(٣٣) الواردة فيه لتصبح المواد (٣٢) و(٣٣) و(٣٤) منه على التوالي:-

المادة ٣١

تعتبر مشاريع نقل المياه بما في ذلك الخطوط الناقلة وملحقاتها من المشاريع الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة، على أن تحدد الاحكام

والإجراءات المتعلقة بحماية هذه المشاريع بمقتضى تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

٢٠١٤/٥/١١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عبد الله النسور	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور أمين محمود	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد ذنبيات	وزير الخارجية وشؤون المغتربين ناصر جودة
وزير الداخلية حسين هزاع المجالي	وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم حافظ الحلواني	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي
وزير البيئة الدكتور ظاهر الشخشير	وزير المالية الدكتور أمية طوقان	وزير تطوير القطاع العام الدكتور خليف الخوالدة	وزير الشؤون البلدية المهندس وليد المصري
وزير العمل ووزير السياحة والآثار الدكتور نضال مرضي القطامين	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور أحمد زيادات	وزير التنمية الاجتماعية ريم ممدوح أبو حسان	وزير المهندسين و البلدية المهندس وليد المصري
وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور ابراهيم سيف	وزير دولة لشؤون الاعلام الدكتور محمد حسين المومني	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور محمد حامد	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس سامي هلسه	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هائل عبد الحفيظ داود	وزير العدل الدكتور بسام سمير التلهوني
وزير الصحة الدكتور علي النحلة حياصات	وزير دولة الدكتور سلامة النعيمات	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هائل عبد الحفيظ داود	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور هائل عبد الحفيظ داود
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور خالد الكلالدة	وزير الثقافة الدكتورة لانا محمد مامكغ	وزير النقل الدكتورة لينا شبيب	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عزام طلال توفيق سليط